(1)

كلية الحقوق

التعليم المفتوح — سلم تصحيح امتحان مقرر العلاقات الدولية
لطلاب السنة الثالثة الكورس الثاني ٢٠٠٨/

ج س ١: تحدث عن رئيس السلطة التنفيذية - الحصانات والامتيازات :
- هو الرئيس في الأنظمة الرئاسية أو رئيسه البرلمانية . الوزير الأول أو رئيس الحكومة في النظام البرلماني
- غالباً ما يتكلم رئيس السلطة التنفيذية السياسة الخارجية - ففي أمريكا مثلاً (دولة نظام رئاسي) يعتبر رئيس الدولة هو الحاكم والمسؤول عن الأعمال فهو يقوم بالشؤون الخارجية في مسؤولية الشخص التي يتحمل أمام الشعب الذي انتخبه . كما أنه يعتمد الممثلين الدبلوماسيين للدولة في الخارج ويقبل ممثلي الدول الأجنبية لديه
- الامتيازات والحصانات هي: أ - حرمة الذات أي عدم جواز التعرض لشخصه فلا يجوز القبض عليه أو حجزه مهما كانت الأسباب .
ب - حرمة المسكن فلا يجوز دخول المكان الذي يقيم رئيس الدولة إلا بإذن منه أو بناء على طلبه ولا بد من حمايته من أي اعتداء .
ج - عدم الخضوع لقضاء الدولة الموجود فيها لارتباط ذلك بسيادة الدولة التي يمثلها .
د - الإعفاء من الضرائب والرسوم لكافة أشكالها وتقديم كل الخدمات المتعلقة بالتنقل والاتصال .. الخ :
ويتمتع رئيس الحكومة ببعض الامتيازات عندما يقوم بدور الرئيس في كل الحال .

ج س ٢ : المصاعب والعقبات عند اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية للدول .
١ - إن المسؤولين عن اتخاذ القرار السياسي أو واضعيه أثناء عملية تحديدهم واختيارهم لهذا القرار أو ذاك فإنهم لا يختارون من بين كل البدائل إلا الاحتمالات والبدائل المتوفرة لديهم .
٢ - لا توجد قواعد موضوعية متفق عليها لترشيد أحكام واضعي القرارات في مسائل السياسة الخارجية . مما يجعل الكثير منها يعاني من بعض نقاط الضعف - ومنها عدم وضوح الأهداف من القرار في أذهان واضعي القرار .
٣ - تنوع الأطراف التي يجب أن يتناولها القرار المتخذ وتعددها مما يجعل من الصعب التعرف على ردود الفعل وأنماط السلوك المحتملة لكل واحد من هذه الأطراف .
٤ - التطورات الكبيرة والمواقف المستجدة التي تظهر أثناء التعامل مع المسألة، مما يؤثر في عملية وضع الاحتمالات والبدائل لمواقف غير مستقرة .

ج س ٣ : مميزات وخصائص قرارات السياسة الخارجية
١ - وجود تعقيد في عملية اتخاذ القرار - لأن القرار المتخذ يجب أن يحقق عملية الانسجام بين العوامل المختلفة حدى كيفية وتنفيذه لأن المجالات التي تؤثر فيها عملية اتخاذ القرار السياسي متعددة ومختلفة .
٢ - الاختلاف وعدم التجانس أو التشابه بين الأطراف المختلفة التي قد يتناولها أو يمسها القرار السياسي المتخذ لأن دائرة الأطراف التي تتأثر بالقرار الخارجي أصبحت اليوم واسعة جداً ومتعددة .
٣ - التنوع والتعدد والتعقيد في مصادر المعلومات التي يجب أن تشكل القاعدة الأصلية في اتخاذ القرار .
٤ - تعدد الوسائل والأدوات التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات في السياسة الخارجية وأهم هذه الأدوات والوسائل : الوسائل الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية .

---

(2)

ج س٤ : إن السياسة الخارجية ليست مجرد حصيلة نهائية لتأثير العوامل الموضوعية لأن في النهاية تصيغها فرداً أو مجموعة أفراد ، وهؤلاء يتأثر بدوافعه الذاتية ، وخصائص الشخصية وتصوراته الذهنية والإيديولوجية وآرائه وتجاربه ، ويشتد أثر المتغيرات الإيديولوجية والنفسية أكثر وضوحاً خاصة في الدول التي ليس لمؤسساتها السياسية أي دور في صنع السياسة الخارجية فدور رئيس هذه الدول يعتبر دوراً كبيراً واضح الحدود والمعالم ، وفي هذا الإطار يجب على صانع القرار عند ممارسته للسياسة الخارجية الإحاطة بالمتغيرات السياسية الدولية والمتغيرات الدولية ، وكذلك تنمية وتطوير حياته الشخصية والذاتية وخبراته وتجاربه وكذلك العمل على زيادة ثقافته ومعارفه النظرية وأسلوبه في التفاعل مع الأحداث . فالقائد الناجح هو من يستطيع كسب التأييد الداخلي لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية ، وأن يعرف إلى أي مدى يستطيع المضي في تنفيذ تلك الأهداف مع الاحتفاظ بتأييد الرأي العام . ١٠

ج س٥ : خصائص النظام الدولي المعاصر في ظل نظام العولمة :

٥ ١ - تعدد القوى الفاعلة الدولية ، إذ لم تعد الساحة الدولية حكراً على الدول فقط بل دخلت إليها المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسية وحركات التحرر الوطني وغيرها .

٢ - إعادة تشكيل خريطة موازين القوى في النظام الدولي ، أي تغير مدلول القوة ، فأصبح في موازين القوى الاقتصادية
٥ والعلمية على حساب القوى التقليدية والقوة العسكرية .

٣ - تراجع القضايا التقليدية التي كانت تحتل مرتبة الصدارة في مرحلة الحرب الباردة من قضايا الصراع بين الشرق
٥ والغرب أو بين الشمال والجنوب وتقدم قضايا جديدة إلى موقع الصدارة من قضايا البيئة وحقوق الإنسان وأسلحة الدمار الشامل والإرهاب .... الخ .

٥
٤ - إن المفهوم التقليدي لسيادة الدولة بدأ يتعرض إلى نقص وتقويض ، وتراجعه لم يعد مقصوراً على دول بعينها بل يطول بها جميعها في كل دول العالم وإن بنسب متفاوتة تبعاً لدرجة تطور كل دولة .

س٦ : النتائج المترتبة على تراجع دور مجلس الأمن :

(١) تزايد اللجوء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة : في سبيل اتخاذ التوصيات اللازمة لحفظ الأمن والسلم
(١٠) الدولية لاسيما بعد صدور قرار (الاتحاد من أجل السلام) الذي ترتب عليه توسع في اختصاصات الجمعية العامة في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين ، بل إن الجمعية قد كسبت بمقتضاه سلطات كانت مقصورة على مجلس الأمن فحسب ، وقد كانت الولايات المتحدة وراء هذا الاتجاه نحو توسيع صلاحيات الجمعية العامة في إطار سيطرتها على اتجاهات أغلبية أعضاء الجمعية آنذاك ، ولكن هذا الاتجاه تغير بعد موجة التحرر من الاستعمار .

(٢) تزايد اللجوء إلى المنظمات الإقليمية : تطبيقاً للمادة /٢٢/ من الميثاق التي نصت على إمكانية اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية لحل المنازعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، ولاسيما أن إجراءات التسوية السلمية يمكن أن تتم بشكل أفضل على الصعيد الإقليمي مما هو على الصعيد العالمي بين الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية ، فالتفهم المتبادل والمصالح السياسية المشتركة بين هذه الدول تسهل من عملية التسويات .